نموذج عمل سياسة الاقراض:

توزيع الجهد بين القطاعين الحكومي والخاص

استدامة مصادر التمويل

تقليص رحلة المتعامل

الحكومة الاتحادية

مصارف وطنية

سياسة الإقراض الجديدة

تغيير سياسة الإقراض لتكون من خلال تمويل قيمة القرض عن طريق البنوك والمصارف الوطنية على أن تتحمل الوزارة تكلفة الفوائد المترتبة على القرض .سيساهم هذا المقترح بتحقيق الأهداف الإستراتيجية لحكومة دولة الإمارات من خلال تلبية معظم الاحتياجات السكنية الحالية والمستقبلية وتعزيز الاستقرار الأسري في دولة الإمارات .كما أنه سيتم تقليل مدة الانتظار لتكون ضمن المستهدف الوطني.

إضافة إلى ذلك ستساهم الوزارة في تحقيق أهداف الحكومة من خلال التشارك والتكامل مع القطاع الخاص في الدولة وخلق بيئة تنافسية تهدف لتوفير أفضل الحلول التمويلية للمواطنين.

تم اعداد الدراسة بناء على دراسة الاحتياجات السكنية الحالية والمستقبلية 2020 – 2040مع تحديد التكلفة التي ستتحملها الوزارة خلال المرحلة القادمة والمخاطر المحتملة.